OIC/ACM/CG-ROHINGYA/REPORT-2019/FINAL

تقرير

اجتماع فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين الروهينجيا في ميانمار

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

25 سبتمبر 2019

تقرير

اجتماع فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين الروهينجيا في ميانمار

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

1- عقد وزراء خارجية فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين الروهينجيا اجتماعهم على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي يوم 25 سبتمبر 2019 في نيويورك برئاسة معالي الأمين العام للمنظمة، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين.

2- جدد الاجتماع إدانته القوية للأعمال الوحشية والممنهجة والفظائع المريعة التي ارتكبت في حق مجتمع الروهينجيا المسلم في ميانمار، ولاسيما بعد 25 أغسطس 2017، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي وللمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وانتهاكا كذلك للقانون الإنساني الدولي وفي استخفاف تام من جانب حكومة ميانمار بمسؤوليتها عن حماية أبناء أقليتها المدنية المسلمة العزل.

3- ندد الاجتماع بتورط قوات الأمن والمليشيات في أعمال العنف المتواصلة ضد المسلمين الروهينجيا، بما في ذلك أعمال الاغتصاب الجماعي وقتل الآلاف بمن فيهم الرضع والأطفال وأعمال ضرب وحشية والاختفاء والطرد والإبعاد القسري للسكان والاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب، إضافة إلى إضرام النار في منازل الروهينجيا وأماكن عبادتهم وقراهم وحقوق المحاصيل القائمة.

4- أعرب الاجتماع عن بالغ قلقه إزاء الأوضاع الأمنية المتدهورة وأوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في ولاية راخين، وكذا استمرار الانتهاكات والخروقات الخطيرة التي تطال الحقوق الإنسانية للمسلمين الروهينجيا، بالإضافة إلى حالات انعدام الجنسية والحرمان ونزع الملكية والتهميش والحرمان من سبل العيش، بالإضافة إلى فرض القيود على حرية تنقل الأشخاص المنتمين لمجتمع الروهينجيا، بما في ذلك حبس ما يناهز 120.000 شخص داخل مخيمات مخصصة للنازحين وأغلبيتهم يعتمدون اعتماداً كاملاً على المعونة الخارجية.

5- أعرب الاجتماع عن بالغ قلقه، وذلك لأنه بالرغم من أن أبناء مجتمع الروهينجيا يعيشون في ميانمار منذ أجيال وأجيال حتى قبل استقلالها ولا تربطهم أية صلة بأي مكان آخر غير ميانمار، فقد تم تجريدهم من جنسيتهم منذ صدور قانون الجنسية لعام 1982، وأصبحوا منذ ذلك الحين خاضعين لقيود تحول دون استفادتهم من التعليم ومن خدمات الرعاية الصحية وسبل العيش، وشدد على أن وضعية عدم التمتع بالجنسية وبالحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بذلك لدى المسلمين الروهينجيا وغيرها، بما في ذلك حق الاقتراع، يشكل انتهاكاً خطيراً لحق من حقوق الإنسان.

6- أعرب الاجتماع عن قلقه من كون التشدد وتسلل العناصر الراديكالية داخل مجتمع أقلية الروهينجيا يزيد من صعوبة البحث عن الحلول لهذه المشكلة ولها تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي.

7- أعرب الاجتماع عن سخطه الشديد مما أوردته تقارير وتقييمات واستنتاجات موثوقة صادرة عن هيئات دولية مختلفة وأخرى لحقوق الإنسان والتي مفادها أن الفظاعات التي ارتكبت في الآونة الأخيرة إنما هي جزء من استراتيجية ممنهجة وخطة مبيته للتصفية العرقية للمسلمين الروهينجيا في ولاية راخين والتي طالت منذ شهر أغسطس 2017 أكثر من 700.000 من المسلمين الذين أجبروا على اللجوء إلى بنغلاديش، بالإضافة إلى 87000 من الروهينجيا الذين نزحوا منذ اندلاع الأحداث العنيفة في أكتوبر 2016، وفرار أزيد من 300.000 خلال فترات أعمال العنف السابقة منذ عام 1990.

8- أعلن الاجتماع عن تضامنه الكامل مع حكومة بنغلاديش وشعبها والتي تضررت على نحو مجحف من تدفق أزيد من مليون من الروهينجيا، ويشيد بأبناء هذا البلد الذين فتحوا قلوبهم وحدودهم لهذا المجتمع المنكوب والذي بات اليوم يواجه خطراً وجودياً في مواجهة السياسات المنحرفة والممارسات الشنيعة والمتمثلة في "التطهير العرقي" الممنهج والتي ترقى إلى درجة الإبادة الجماعية في ميانمار، وهو ما يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واستخفافاً تاماً بجميع المعايير والقوانين الدولية المتحضرة.

9- دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى:

أ- اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان عودة مستدامة للاجئين الروهينجيا والمسلمين الروهينجيا النازحين إلى ديارهم في ولاية راخين بأمن وسلام وكرامة وضمان سبل العيش لهم.

ب- الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان واتخاذ جميع التدابير من أجل الوقف الفوري لجميع الآثار والمظاهر المرتبطة بممارسة التطهير العرقي والإبادة والعنف بجميع أشكاله والاقتصاص غير القانوني والتفريق وممارسات التمييز ضد الروهينجيا المسلمين، وكذلك استمرار محاولات تشويه هويتهم الثقافية الإسلامية بشكل فوري، من خلال اتباع أساليب عدة من ضمنها إسقاطهم من القوائم المعيشية للأسر وهدم أماكن العبادة والمؤسسات وبيوت الأقليات المسلمة.

ج- معالجة الأسباب الحقيقية، بما فيها الحرمان من الجنسية استناداً إلى قانون الجنسية لعام 1982 الذي أدى إلى تجريد أقليات المسلمين الروهينجيا من الجنسية وحرمانهم من حقوقهم واستمرار نزع ملكياتهم، والعمل على إيجاد حل دائم ومستدام لهذه القضية.

د- السعي إلى معالجة شاملة لجميع الجوانب المرتبطة بانعدام الأمن في راخين معالجة شاملة، والانخراط، تحقيقاً لهذه الغاية، بشكل إيجابي مع حكومات البلدان المجاورة بما فيها بنغلاديش، فيما يتعلق بالعوامل الخارجية للتمرد والاقتتال في راخين، والجرائم العابرة

للحدود مثل تهريب البشر والعبور غير المشروع للحدود والاستيطان والتهريب غير القانوني للمخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى ضرورة التعاون مع مختلف القطاعات من أجل تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي اللذين يشكلان منفعة مشتركة واسترجاع أبناء مجتمع الروهينجيا المسلمين لجنسيتهم وما يرتبط بذلك من حقوق والتي ألغاها قانون الجنسية لعام 1982.

هـ- العمل، من أجل ضمان الشفافية والمساءلة، على تسهيل إجراء عملية تقصي دولية مستقلة ونزيهة حول مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والفظاعات والخروقات التي ارتكبت، بما فيها العنف الجنسي والاغتصاب وإساءة معاملة الأطفال وتعنيفهم، بما في ذلك الانتهاكات وسوء المعاملة على يد عناصر المليشيات وغيرها من العناصر الحكومية الأخرى وأعضاء جماعات الدفاع الذاتي، بما فيها تلك النابعة من رؤى متطرفة معادية للمسلمين الروهينجيا وأولئك الذين يشقون صف المجتمعات ومحاسبة كل أولئك الذين يتحملون مسؤولية ارتكاب أعمال من ذلك القبيل وتوفير العدالة للضحايا.

و- اتخاذ تدابير عاجلة من نأجل تنفيذ مستدام لوثيقة "ترتيبات عودة النازحين من ولاية راخين" مع حكومة بنغلاديش والموقعة يوم 23 نوفمبر 2017، وكذا الترتيبات والآليات اللاحقة المتفق عليها، وذلك من خلال ضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة لجميع اللاجئين الروهينجيا إلى ميانمار وتعزيز حقوقهم الإنسانية.

ز- تمكين المسلمين من حرية التنقل دونما عراقيل وعلى نحو مفيد داخل ولاية راخين لكسب سبل عيشهم وللاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والتعليم بدون عراقيل والسماح لهم من دون قيود من الاستفادة من خدمات الموظفين المحليين والدوليين للوكالات الإنسانية من أجل توفير المعونة الإنسانية للمسلمين المتضررين وللسكان الضعفاء كل حسب احتياجاته الخاصة.

ح- عكس وترك السياسات والتوجيهات والممارسات التي تهمش مجتمع الروهينجيا اقتصاديا واجتماعيا مثل هدم المنازل بذريعة عدم امتلاكها للترخيص، ومصادرة الأراضي تحت مسمى المشاريع الإنمائية والاجتماعية ونزع ملكية أراضيهم وحرمانهم من فرص الأعمال والتجارة والولوج إلى الأسواق وكذا من فرص العمل.

ط- تنفيذ توصيات لجنة ولاية راخين برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والصادرة يوم 24 أغسطس 2017 بشكل سريع وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق الاستقرار والسلم والازدهار في ولاية راخين، وذلك بالتشاور الكامل مع كافة المجتمعات المعنية.

ي- اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاق الثلاثي الموقع يوم 6 يونيو 2018 مع كل من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشكل ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء إطار للتعاون بين الأمم المتحدة وميانمار من أجل توفير الظروف المواتية لضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة

للاجئين والمساعدة على تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود لكافة المجتمعات التي تعيش داخل ولاية راخين.

ك- الموافقة على استقبال بعثة تقصي الحقائق لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة لإجراء تحقيق شامل ومستقل حول كل المزاعم بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ل- اتخاذ جميع التدابير من أجل إحلال السلم والوئام بين الطوائف من خلال الحوار والمصالحة الشاملة وتضم كافة شرائح المجتمع في ميانمار، ويشمل ذلك معالجة تنامي خطاب الكراهية وتفشي الحملات الدعائية على يد المتطرفين اليمنيين ضد السكان الروهينجيا.

10- أعرب الاجتماع عن تفاؤله الحذر إزاء الترتيبات العامة المتفق عليها بين حكومة بنغلاديش وميانمار كخطوة أولية نحو العودة المستدامة وإعادة إدماج كافة النازحين الروهينجيا في مجتمع ميانمار باعتبارهم أعضاء متكافئين، وفي انتظار أن يتحقق ذلك نصا وروحاً يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب حكومة ومجتمع الروهينجيا من خلال تقديم الدعم والمعونة الإنسانية في إطار مسؤولية جماعية في الإشراف على عملية الإعادة للوطن.

11- أخذ الاجتماع علمًا بمذكرة التفاهم المبرمة يوم 6 يونيو 2018 بين كل من حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل توفير المساعدة لعملية الإعادة إلى الوطن للنازحين من ولاية راخين وذلك تنفيذًا لوثيقة "ترتيبات عودة النازحين من ولاية راخين "المتفق عليها بين حكومة ميانمار وبنغلاديش يوم 23 نوفمبر 2017.

12- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين وضمان القيام بعملية تحقق شاملة وشفافة من الجنسية والتي لا تغفل أي فرد غير مسجل ولا تعيق استفادتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

13- شجع الاجتماع جهود اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات الحقوق الإنسانية للروهينجيا على تنفيذ مهام ضمان المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومبادئه، والمساعدة على جمع المعلومات والأدلة لأغراض المساءلة وحشد وتنسيق الدعم السياسي الدولي للمساءلة عن انتهاك الحقوق الإنسانية للروهينجيا في ميانمار.

14- دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والمنظمات الإسلامية غير الحكومية إلى مواصلة تقديم مساعداتها الإنسانية السخية بغية التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين الروهينجيا بما في ذلك من خلال دعم جهود البلدان المضيفة. واتفق الاجتماع في هذا الشأن

على مواصلة الجهود لتنسيق وإرسال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة، وخاصة ما يتعلق منها من بالإمدادات الطبية والغذائية للمناطق المتضررة في ميانمار. وعلاوة على ذلك، حث الاجتماع كافة الدول على مواصلة تقديم جميع أشكال المعونة والمساعدة للمسلمين الروهينجيا وخاصة النازحين واللاجئين الذين يعيشون خارج وطنهم، ويشمل ذلك جمع الأموال للإغاثة الإنسانية.

15- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود من أجل ضمان عودة جميع اللاجئين والنازحين عن ديارهم وتكثيف عن الجهود في المحافل الدولية من أجل استرجاع الجنسية وحقوق المواطنة للروهينجيا وحماية حقوق الأقليات المسلمة في ميانمار.

16- رحب الاجتماع بالبيانات التي ألقاها مختلف القادة الدينيين والمجتمعيين الذي دعوا إلى الهدوء ونبذهم لاستخدام العنف ضد المدنيين بإسم البوذية.

17- أعرب الاجتماع عن دعمًا للجهود الموسعة للحوار بين الأديان وشجع حكومة ميانمار على دعم المبادرات البناءة من أجل تعزيز الوئام بين الأعراق والطوائف، ودعا الدول الأعضاء إلى تسهيل مشاريع من هذا القبيل بالتعاون مع السلطات في الميدان.

18- لاحظ الاجتماع أن المساعدة المخصصة لتطوير البنى الأساسية وإشراك المجتمعات المحلية يمكن أن يكتسي صبغة أكثر فاعلية في إحلال السلم في المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، يتعين أن يضطلع كل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي بدور أكثر فاعلية في هذا المجال.

19- أخذ الاجتماع علمًا بالتكاليف الضخمة وبالتحديات الاجتماعية التي تتكبدها البلدان في المنطقة نتيجة لإيوائها للروهينجيا المهجرين قسريًا من ميانمار، ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مد يد العون لهذه البلدان، وذلك عملا بمبادئ تقاسم الأعباء والمسؤوليات وانطلاق كذلك من روح التضامن الإسلامي.

20- أخذ الاجتماع علمًا بمجهود الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية وإنمائية للروهينجيا وحث كافة الدول على صياغة مشاريع إنمائية توفر خدمات التعليم والصحة والتدريب المهني بما يحقق الفائدة للناس كافة في ولاية راخين بصرف النظر عن العرق والدين.

21- رحب الاجتماع مجددًا بزيارة وفد مجلس الأمن الدولي إلى بنغلاديش وميانمار برئاسة كل من الكويت والبيرو والمملكة المتحدة من أجل إيجاد حل دائم لمحنة الروهينجيا المضطهدين.

22- شدد الاجتماع على ضرورة اتخاذ مجلس الأمن الدولي لتدابير ملموسة من أجل تسهيل عملية العودة المستدامة للروهينجيا إلى وطنهم الأم طبقاً لما أوصت به المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، كريستين شرانر بورغنر، في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الأمن الدولي يوم 28 فبراير 2019.

23- طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة جهوده في الترتيب للقيام بزيارة وفد رفيع المستوى إلى ميانمار لمناقشة الانشغالات المشتركة والازمات التي تواجه الروهينجيا. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى استقبال الوفد وتسهيل زيارته.

24- طلب الاجتماع من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة إثارة أوضاع أقلية المسلمين الروهينجيا باعتبارها قضية من القضايا ذات الأولوية المدرجة على جدول أعمالها، وخاصة خلال الدورات القادمة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيفا.

25- طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة استكشاف المبادرات مع الأمين العام للأمم المحتدة والأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من أجل الانخراط مع حكومة ميانمار في إيجاد الحلول لمحنة الروهينجيا.

26- دعا الاجتماع بعثات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعتمدة في جنيف إلى مواصلة التزامها بأوضاع حقوق الإنسان لأقلية المسلمين الروهينجيا في ميانمار داخل مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة، والعمل كذلك، كما نص على ذلك القرار المحدث رقم: A/HRC/29/21 بشأن "وضعية الحقوق الإنسانية للمسلمين الروهينجيا و الأقليات الأخرى في ميانمار" والذي قدمته المجموعة الإسلامية وصدر عن الدورة التاسعة والعشرين العادية لمجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة في يونيو 2015، على إدراج مشروع قرار بنفس العنوان من قبل المجموعة الإسلامية في جنيف خلال الدورة العادية القادمة للمجلس لعام 2020، مع التحديثات والإضافات الضرورية في النص والتي تبرز التدهور المستمر لأوضاع حقوق الإنسان للمسلمين الروهينجيا في ميانمار منذ أكتوبر 2016، ومنذ أغسطس 2017 على وجه التحديد، الأمر الذي أسفر عن استمرار الأزمة الحالية بسبب هجرة أكثر من سبع مائة ألف 700،000 من المسلمين الروهينجيا إلى بنغلاديش.

27- طلب الاجتماع من أعضاء فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة عقد اجتماعاتها الدورية في نيويورك وجنيف وبروكسيل لاستعراض الوضع المتطور لأقلية المسلمين الروهينجيا ولاكتشاف جميع الاستراتيجيات الممكنة داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وفي غيرهما من المنظمات الدولية الأخرى من أجل وضع حد لمعاناة هذه الأقلية ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

****